

Distr.: Limited
2 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

بيرو: مشروع قرار

حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) والأهداف الإنمائية
الواردة فيه، بما في ذلك الالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد
ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي
أعلنت فيه ١٧ تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على
الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢١١/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢
وقراراتها السابقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والفقر المدقع، الذي أكدت فيه من جديد أن

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

الفقر المدقع والتهميش في المجتمع إنما يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه من الضروري لذلك اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٢/١٣٤ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي سلمت فيه بأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان جوهري من أجل تفهم جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال منتشرًا في كل بلد من بلدان العالم، أيا كانت حالته الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وأن نطاق الفقر المدقع ومظاهره، كالجوع والاتجار بالبشر والمرض وعدم كفاية المساكن والأمية واليأس، تؤثر تأثيرا خطيرا في البلدان النامية، مع إقرارها بالتقدم الكبير المحرز في عدة مناطق من العالم في مجال مكافحة الفقر المدقع،

وإذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٣/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٢)، والقرار ٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان^(٣)،

وإذ ترحب بالاجتماع الذي عقده زعماء العالم لاتخاذ إجراءات ضد الجوع والفقر، الذي دعا إلى عقده في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس حكومة أسبانيا، بدعم من الأمين العام، وإعلان نيويورك الذي انبثق عن ذلك الاجتماع،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر المدقع يشكل تحديا رئيسيا ضمن عملية العولمة وأنه يتطلب سياسات منسقة ومستمرة من خلال الإجراءات الوطنية الحاسمة والتعاون الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أنه، بالنظر إلى كون انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعيق التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان ويمكن، في بعض الحالات، أن يشكل تهديدا للحق في الحياة، فإن التخفيف منه فورا والقضاء عليه في نهاية الأمر يجب أن يبقيا أولوية عليا لدى المجتمع الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٣ (E/2004/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٣) E/CN.4/2005/2-E/CN.4/Sub.2/2004/48، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ تلاحظ باهتمام شديد ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع لفترة سنتين،

١ - تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والتهميش في المجتمع إنما يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه من الضروري لذلك اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أنه من الجوهري أن تعزز الدول اشتراك أكثر الناس فقرا في عملية صنع القرار في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي تعزيز حقوق الإنسان، وفي الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع، وأنه من الجوهري تمكين الناس الذين يعيشون في فقر والمجموعات الضعيفة من أن ينظموا أنفسهم ويشتركوا في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص في تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر عليهم، مما يمكنهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية؛

٣ - تؤكد أن الفقر المدقع مسألة كبرى يتعين معالجتها من جانب الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، أن الالتزام السياسي شرط مسبق للقضاء على الفقر؛

٤ - تؤكد من جديد أن انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع إنما يعيق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويجعل الديمقراطية والمشاركة الشعبية هشتين؛

٥ - تقر بضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من أجل معالجة أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحا للناس الذين يعيشون في فقر، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات جديدة مبتكرة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وبلوغ التنمية المستدامة، وتعزيز نظمها الديمقراطية؛

٦ - تؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الفقر المدقع، بما في ذلك الالتزام الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) بخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٧ - تشجع في هذا الصدد إجراء مزيد من المناقشات بشأن إيجاد مصادر تمويل مبتكرة لمكافحة الجوع والفقر، وذلك في جملة أمور، استكمالا للمناقشة التي جرت في الاجتماع الذي عقده زعماء العالم في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لاتخاذ إجراءات ضد الجوع والفقر؛

٨ - تدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن يواصل، ضمن إطار تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛

٩ - تلاحظ مع التقدير أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد اختارت موضوع القضاء على الفقر موضوعا شاملا لاستراتيجيتها للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧؛

١٠ - تطلب إلى الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع أن يقدم تقريراً عما يضطلع به من أنشطة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

١١ - تهيب بالدول وهيئات الأمم المتحدة، وبوجه خاص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، أن تواصل إيلاء الصلات القائمة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع الاهتمام المناسب؛

١٢ - تقرر أن تنظر في هذه المسألة مرة أخرى في دورتها الحادية والستين في إطار البند الفرعي المعنون "مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".